



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية الوزير

منشور عام وزارة المالية

رقم (ع) لسنة ٢٠١٥

- في إطار توجيهات السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء المستمرة بضرورة التفاعل مع مشكلات المواطنين والعمل على إيجاد حلول ناجزة للتغلب عليها ، تخفيفاً للأعباء المكفأة على عاتقهم ، وتنفيذاً لما قرره مجلس الوزراء بجلسته رقم (٣٨) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨ بإنهاء المشاكل الخاصة بحملة الماجستير والدكتوراة دفعة عام ٢٠١٤ .
- وإزاء ما تلاحظ لوزارة المالية من قيام بعض الجهات الإدارية بالدولة التي سبق لها موافاة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة باحتياجاتها الوظيفية الفعلية من حملة شهادات الماجستير والدكتوراة دفعة ٢٠١٤ والتي وافق الجهاز على ترشيحهم للعمل بها - وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الشأن - بعدم تسليمهم للعمل ، بذريعة عدم قيام وزارة المالية بتوفير التمويل اللازم لدرجاتهم الوظيفية .
- وحيث أن اشتراط تلك الجهات ، تمويل وزارة المالية أولاً للدرجات الوظيفية التي سيعين عليها المرشحين ، يُعد مخالفاً للآلية التي اعتمدها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الشأن والتي تتمثل فيما يلي :

- (١) قيام الجهات الإدارية بتحديد احتياجاتها الوظيفية .
- (٢) قيام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بترشيح السادة المتقدمين على الجهات الإدارية المختلفة طبقاً لجداول الوظائف المُعتمدة لكل منها .
- (٣) قيام الجهات الإدارية بإصدار أمراً تنفيذياً بتعيين المذكورين بلوظائف المرشحين لشغلها .
- (٤) إقرار من المرشح بإستلامه العمل بالجهة المرشح للعمل لديها .
- (٥) قيام وزارة المالية (بعد موافاتها بما يفيد إتمام الإجراءات السابقة) بإعمال شؤونها في هذا الخصوص سواء بإعادة تمويل الوظيفة أو إنشاء وظيفة جديدة أو إعادة توزيع وظيفة شاغرة أو غير ذلك من طرق تمويل الوظائف وفقاً لما تضمنته أحكام التأشير العامة للموازنة .

- ونظراً لأن وزارة المالية لا يتسنى تحديد المصدر التمويلي للدرجة الوظيفية إلا بعد ورود موافاة الجهة على تسليم العمل للمرشحين ، وذلك سواء بإعادة توزيع وتمويل الدرجات الوظيفية أو بإنشاء درجات وظيفية جديدة وما إلى ذلك من إجراءات مالية .

لذا ، فإن وزارة المالية تهيب بكافة الجهات الإدارية بالدولة التي سبق لها موافاة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة باحتياجاتها الوظيفية الفعلية من حملة شهادات الماجستير والدكتوراة دفعة ٢٠١٤ ، بالالتزام بالأحكام القانونية السابق ذكرها ، وذلك بالمسارعة إلى تسليمهم العمل ، وموافاة الجهاز ووزارة المالية بإقرارات استلام العمل الخاصة بهم ، وأن وزارة المالية تبعاً لذلك ستقوم من جانبها بإتاحة التمويل اللازم لتلك الوظائف إعمالاً لأحكام التأشير العامة للموازنة .

وزير المالية

هاني قدرى لميان

صدر في : ٢٠١٥/٥/٢٦
لجنة لائحة لموازنة لائحة - ٢٠١٥/٤/٢٦ م .٥:٥٣:٢٤